المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها على الأنظمة المصرفية للدول النامية

ملخص

لقد أدت التطورات المالية التي شهدتها الساحة المصرفية الدولية على إثر التحولات التي يعيشها عصر العولمة بكل آلياتها ومتغيراتها إلى زيادة الاهتمام بمسألة الرقابة والإشراف المصرفي، وتزايدت معه الحاجة لوجود مبادئ واعتبارات تضع إطارا دوليا للرقابة المصرفية وتعمل على مسايرة المتغيرات العالمية. وتجسدت ذلك من خلال عمل لجنة بازل لتطوير المعايير والممارسات الرقابية المصرفية. وبالتالي فمن شأن التوجهات الجديدة أن تضع البنوك المركزية والسلطات الإشرافية والرقابية في الدول النامية أمام مسؤولية كبيرة وتحديات أكبر لوضع الاستراتجيات المناسبة، ليس فقط للتوافق مع أحكام الاتفاقية الجديدة وإنما للتطوير المؤسسي بما يسمح بإتباع الأساليب والطرق الملائمة في الوقت المناسب.

د.بوراس أحمد
أ.عياش زبير
المركز الجامعي– أم البواقي
الجزائر

Abstract:

The huge financial development witnessed in the international field, as a result of the globalization effects, has induced the specialists to give much importance to banking control and supervision. This implies an increasing interest in setting up principles for the establishment of an international framework of control that fits the world changes. This has been made possible through the Bale committee which could develop the criteria and the control practices. Such new orientations entail on the part of the less developed countries to hold their responsibilities and challenges so as to set up the appropriate strategy by means of which they could improve their structural, behavioral and banking methods.

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها عصرنا الحديث في المجال المالي والمصرفي، أصبحت قدرة البنوك التجارية على إدارة المخاطر بشكل وقائي أمرا حاسما في مواكبة التنافس وتعزيز القوة المالية لها وتحقيق استقرار النظام المالي والمصرفي ككل. و زادت الحاجة لأن تبحث حكومات الدول وحتى المنظمات الدولية عن نقاط الضعف في سياساتها والعمل على مساعدة البنوك التجارية على تحسين نوعية ممارساتها ورفع كفاءة أدائها.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2007.

و لما أصبح أسلوب وضع القواعد والمعايير في مختلف المجالات من أهم مظاهر التطور في العلاقات الدولية الراهنة، أصبحت عملية إقرار معايير موحدة تلتزم بها كافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي على المستوى الدولي أو حتى المحلي، من أهم اهتمامات المجموعة الدولية و على رأسها "لجنة بازل" للرقابة المصرفية التي تنشط في هذا المجال، وتعمل على إيجاد صناعة مصرفية قائمة على قواعد ومعايير العمل المالي الدولي، بتبني الأحكام الرقابية الفعالة التي يجب توافرها وطرحها كحد أدنى للضوابط والأساليب الموضوعة لأغراض تنظيم أعمال البنوك ومراقبتها بما يتناسب وأفضل الممارسات.

وعليه، يتمحور مضمون هذه الورقة حول الإطار الدولي للرقابة المصرفية والمعايير الموضوعة في هذا المجال من طرف لجنة بازل. والبداية في طرح هذا الموضوع ستكون أولا بإعطاء نظرة شاملة على التعاون الدولي في ميدان الرقابة المصرفية، ثم تناول معايير ومقررات لجنة بازل فيما يخص كفاية رأس المال وتوجهات الاتفاقية الجديدة، وبعد ذلك استعراض مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة ومستلزمات البنية الأساسية المكملة لمعايير بازل. على أن يتم في الأخير طرح فكرة ملائمة هذه المعايير لأوضاع الأجهزة المصرفية في الدول النامية و التحديات التي تواجه هذه الأخيرة من حيث التطبيق و الالتزام.

1- الإطار الدولي للتعاون في مجال الرقابة المصرفية

شهد العالم في السنوات الأخيرة مجموعة من التطورات الاقتصادية التي لها انعكاساتها الواضحة على الاقتصاد العالمي، أهمها الاتجاهات الاقتصادية الكلية مثل التضخم وسرعة تقلب أسعار الصرف وأسعار الفائدة إلى جانب التوسع الكبير في التجارة الدولية والنمو السريع والهائل في الإقراض المصرفي الدولي.

والجهاز المصرفي، الذي يعتبر بمثابة القلب النابض بالنسبة للاقتصاد القومي بمؤسساته ذات النشاط المتميز والحيوي، شديد التأثر والتأثير بالبيئة المحيطة سواء على الصعيد المحلي أو العالمي، حيث أدّت هذه الظروف إلى زيادة تعرض البنوك والمؤسسات المالية إلى العديد من المخاطر المصرفية، وبالتالي ضرورة توفير إجراءات رقابية تتناسب وهذه المخاطر وتنسيق السلطات الوطنية المعنية لنشاطاتها الرقابية وإيجاد إطار متفق عليه لقانون دولي في هذا المجال. ومن هنا أصبح وجود مبادئ واعتبارات تضع إطارا دوليا للرقابة المصرفية وتعمل على مسايرة المتغيرات العالمية أمرا ضروريا استدعى إحداث تعاون دولي في مجال الرقابة على أعمال البنوك، هذا التعاون يتمحور أساسا حول ما يلي:

- **مسألة إدارة المخاطر في البنوك**: حيث أن مشاكل القطاع المصرفي بشكل خاص تتعلق بإدارة المخاطر، وذلك كونه أكثر القطاعات الاقتصادية اندماجا في الاقتصاد العالمي، وبالتالي أكثرها تعرضا للمخاطر، ومن هنا كان الاهتمام بتنظيم وترشيد إدارة البنوك للمخاطر واحدا من أهم اهتمامات المجتمع الدولي. ولذلك فقد حرص على توفير أكبر قدر من شروط السلامة لهذا القطاع الهام بداية فيما يتعلق

بالعلاقة بين البنوك في الدول الصناعية الكبرى (الدول العشر) ثم على المستوى العالمي أجمع. وتلعب لجنة بازل للرقابة المصرفية دورا رئيسيا في هذا الشأن (1) .

- تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي: إنّ هدف الحفاظ على استقرار النظام المصرفي الدولي وتقويته يستلزم درجة كبيرة من التجانس الرقابي على المستوى العالمي ومن التعاون في مجال الرقابة والإشراف المصرفي. والمناقشات الدّائرة في إطار الهيكل المالي العالمي الجديد وجهت كثيرا من الاهتمام إلى جوانب الضعف في القطاع المالي والنظام المصرفي على وجه الخصوص، كونها مصدرا رئيسيا للخلل وزيادة احتمالات التعرض للأزمات المالية.

ويتبين أن الظروف السائدة في هذا العالم، الذي ترتبط فيه الأسواق المالية وتتشابك عملياتها ويزداد فيه معدل تكرار الأزمات وسرعة انتشارها ويشتد فيه فداحة آثارها**، تتطلب توجيه اهتمام أكبر إلى إمكانيات تقوية التعاون الدولي في المجالات المالية والنقدية وصولا إلى هدف عام: هو استقرار النظام المصرفي الدولي.

- وضع البنوك الدولية في أوضاع تنافسية متكافئة:

من أهداف التعاون الدولي في مجال الرقابة المصرفية هو إزالة تلك الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي ومعايير كفايته، حيث تمثل مصدرا رئيسيا للمنافسة غير العادلة بين البنوك. وقد دلّت التجربة أن البنوك اليابانية كانت أكثر تفوقا في السوق المصرفية العالمية واستطاعت أن تنفذ بقوة إلى داخل الأسواق التقليدية الغربية والوصول إلى مناطق لطالما كانت حكرا على البنوك الأمريكية والأوروبية. والسبب يرجع إلى الحجم الكبير للودائع التي كانت تملكها البنوك اليابانية، إضافة إلى نوعية محفظة الأصول المصرفية في اليابان. وهو ما يدفع إلى التأكيد على ضرورة توافر العدالة والتناسق في تطبيق نسب كفاية رأس المال في الدول المختلفة للتقليل من آثار المنافسة غير المتكافئة بين البنوك الدولية (2) .

- إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية: تأخذ الأعمال المصرفية والمالية اتجاها متزايدا يتماشى يوما تلو الآخر نحو العولمة، ولا يمكن للأجهزة المصرفية عبر العالم إلاّ أن تساير هذه التغيرات العالمية بغرض تدعيم مراكزها التنافسية ولضمان نموها واستقرارها، خاصة وأن دور الوساطة المالية التقليدي لم يعد مقبولا إلى حدّ ما في ضوء التطورات المالية والمصرفية المعاصرة التي تشهدها الصناعة المصرفية في الساحة الدولية، والتي تستدعي بالضرورة وضع إطار دولي للتنسيق والتعاون في مجال الإشراف على البنوك والبحث في آليات الرقابة الملائمة التي تتناسب وهذه الأوضاع الجديدة (3) .

- تحسين الأساليب الفنية للرقابة المصرفية: إن العمل على تحسين و تطوير أساليب الرقابة المصرفية وتسهيل تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة يُعدُّ من أهم الجوانب المرتبطة بضرورة وجود تعاون دولي

في هذا المجال، ذلك أن الأهمية النوعية للرقابة المصرفية أصبحت في وقتنا المعاصر تفوق بكثير الأهمية الكمية لها. وأصبحت الأساليب القديمة المتمثلة في استعراض قوائم أو تحليل النسب ومراقبة الامتثال إلى معايير رقمية قاصرة تماما كوسائل لمراقبة أداء البنوك. وعلى هذا، أصبح القائمون على الرقابة من الاقتصاديين والرياضيين أكثر من كونهم من المحاسبين أو القانونيين. وهذا لا يعني أبدا أن الجوانب المحاسبية والقانونية للعمليات المصرفية لم تعد هامة، غير أن المعلومات التي توفرها تعتبر في الأساس معلومات مرجعية (4) .

ومن هنا جاءت أول الخطوات الجادة للتعاون الدولي في مجال الرقابة والإشراف المصرفي حين تشكلت وتأسست هيئة دولية تهتم بأنظمة البنوك والرقابة عليها وتبحث في مدى انسجام الأنظمة المصرفية الوطنية والرقابة عليها لتؤكد على أن جميع البنوك تراقب على أسس ومبادئ رئيسية عريضة. وعرفت هذه الهيئة بـ: ***لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية***، والتي تأسست تحت اسم" لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية" « *Committee of Banking Regulation and Supervisory practices*» من طرف محافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرة مع نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية (*BRI*) بمدينة بازل بسويسرا. ويقتصر أعضاؤها على مسؤولين من هيئات الرقابة المصرفية ومن البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى المتمثلة في كل من بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، هولندا، سويسرا، السويد، بريطانيا، أسبانيا، لوكسمبورغ والولايات المتحدة الأمريكية.

2- لجنة بازل للرقابة المصرفية

إن لجنة بازل للرقابة المصرفية هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية، ولكنها استطاعت أن تساهم بقدر كبير في إعطاء إطار دولي للرقابة المصرفية وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة، يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية والتفكير في إيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك. إدراكا منها بأهمية وخطورة القطاع المصرفي. وإيمانا منها أيضا بأن سلامة القطاع المصرفي إنما يتوقف على حسن مواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، أصدرت لجنة بازل أول معايير لها للرقابة المصرفية في عام 1988 التي أطلق عليها بمعايير " بازل (1)" وأهمها معيار ملاءة رأس المال أو معيار كوك « *Ratio Cooke*»، على اسم رئيس اللجنة آنذاك، وطلبت من البنوك الالتزام به ابتداء من العام 1992.

كانت اتفاقية " بازل (1)" قد صدرت لمواجهة التخوف من أن تحقيق بعض البنوك لمزايا تنافسية نتيجة لممارسة نشاطها في دول أقل تشددا من حيث إجراءات الرقابة على البنوك. وهكذا جاء اتفاق بازل الأول رغبة من الدول الصناعية في توفير مزيد من المساواة في المعاملة لبنوكها (أو فروعها) المتواجدة في مختلف الدول، وكان

الغرض الأساسي من هذا التنظيم هو ضبط المنافسة بين بنوك الدول الصناعية المتقدمة.

وقد اعتمد معيار بازل لكفاية رأس المال على مقياس واحد للمخاطر بتحديد أوزانها، وبالتالي لنسبة رأس المال المطلوب، على أساس التفرقة بين أنواع المقترضين. فالإقراض لحكومات وبنوك دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بالإضافة إلى السعودية تتمتع بمعاملة خاصة، حيث تعتبر خالية من المخاطر، في حين أن الإقراض للدول الأخرى ومؤسساتها ينبغي التحوط له بواقع 8% لكفاية رأس المال.

لم تقتصر جهود لجنة بازل على وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال في البنوك، إذ أنها قدرت أن الإدارة المالية السليمة في مواجهة المخاطر المصرفية تتطلب مجموعة من القواعد والمبادئ في تنفيذ الرقابة على البنوك. ومع التوسع في تطبيق معايير كفاية رأس المال من طرف الدول خارج الدول الصناعية، بدأت اللجنة في إعطاء مزيد من الاهتمام لقواعد ومبادئ الرقابة على البنوك بصفة عامة. فأصدرت في 1997 المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة واتبعتها في 1999 بوضع منهجية تطبيق هذه المبادئ. وعندما بدأ التفكير في تعديل اتفاق كفاية رأس المال في نهاية التسعينات، استقر الرأي وخاصة تحت تأثير رئيس لجنة بازل آنذاك *William J.Mac Donough** بأن لا يقتصر الأمر على مراجعة الحدود الدنيا لكفاية رأس المال، بل أيضا النظر في الموضوع باعتباره معالجة للقضية الرئيسية للبنوك وهي "إدارة المخاطر"، بحيث يتضمن التعديل تقديم حوافز للبنوك نفسها للارتقاء بأساليب إدارة المخاطر وتوسع أكبر لأهداف الرقابة. وبدأت منذ عام 1997 جولة جديدة من المشاورات لتطوير هذه المعايير و وضع معايير الرقابة الجديدة أو ما اصطلح عل تسميته معايير " لجنة بازل (2)" في جوان 1999، ليظهر الاتفاق الجديد في صورته المبدئية في جانفي 2001 مرتكزا على ثلاث دعائم رئيسية: الدعامة الأولى تتعلق بكفاية رأس المال بما يتطلب مزيدا من الضبط والتطوير لاتفاق "بازل (1)"، والدعامة الثانية تتجه لعمليات المراجعة الرقابية على البنوك. أما الدعامة الثالثة فتتعلق بانضباط الأسواق. وتمّ طرحها على السلطات الرقابية في كافة دول العالم لإبداء الرأي وتقديم الملاحظات، وعرضها على صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإكسابها تأييدا وقبولا عالميين استعدادا لإصدارها في صورتها النهائية خلال عام 2004، ومن ثمة الطلب من البنوك العالمية البدء في تطبيقها بحيث يتم الالتزام بها مع حلول عام 2007، ومنه بداية تطبيق المعيار الجديد لكفاية رأس المال المسمى بنسبة **ماك دونوغ** « Ratio Mac Donough» الذي سوف يحل محل المعيار السابق كوك في الأفق 2007-2010 (5).

ولقد عزز كل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومجموعات دولية أخرى والمشرفون الماليون في بلدان عديدة، الجهود المبذولة لوضع وتنفيذ المبادئ اللازمة لتحسين سلامة الأنظمة المالية والمصرفية على وجه الخصوص، كما عملت هذه الجهات على تحسين مقدرتها على تقييم نقاط الضعف في القطاع المالي.

3- معيار لجنة بازل الدولية لكفاية رأس المال بالبنوك التجارية في جويلية 1988 وافق مجلس محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية وكذا الاتحاد الأوروبي على تقرير لجنة بازل المتضمن اقتراح معيار موحد لكفاية رأس المال هو معيار كوك « Ratio Cooke ». بناء على ذلك، فقد قررت اتفاقية بازل الأولى أنه يتعين على كافة البنوك العاملة على المستوى الدولي الالتزام بنسبة رأس مالها إلى الأصول الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية المقدرة بـ 8% كحد أدنى مع نهاية 1992. وفي ضوء هذا المعيار، أصبح من المتعارف عليه أن تقييم ملاءة البنوك التجارية في مجال المعاملات الدولية يرتبط بمدى استيفائها للحد الأدنى لهذا المعيار. وتوسع نطاق استخدام معيار الملاءة هذا ليصل إلى بنوك الدول النامية والناشئة والعاملة حتى على المستوى المحلي.

و قد انطوت اتفاقية بازل لسنة 1988 على العديد من الجوانب من أهمها **(6) :**

- التركيز على المخاطر الائتمانية ؛

- الاهتمام بنوعية الأصول و كفاية المخصصات الواجب تكوينها ؛

- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية ؛

*أ- مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**** والدول ذات الترتيبات الإقراضية الخاصة مع صندوق النقد الدولي.*

ب - مجموعة الدول الأخرى في العالم.

- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول؛ واختارت اللجنة خمسة أوزان للمخاطر تندرج عند حساب معيار كفاية رأس المال.

- وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي

وتم تقسيم رأس المال حسب مقررات لجنة بازل إلى مجموعتين:

- **رأس المال الأساسي:** و يتكون من رأس المال المدفوع + الاحتياطات المعلنة + الأرباح المحتجزة.
- **رأس المال المساند:** و يشمل الاحتياطات غير المعلنة + احتياطات إعادة تقييم الأصول+ المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة + أدوات الدين طويل الأجل (مثل القروض المساندة أي القروض المطروحة في صورة سندات ذات أجل أقصاه خمسة سنوات، أدوات رأسمالية أخرى).

اعتمدت طريقة قياس معدل كفاية رأس المال على أساس إيجاد نظام من الأوزان للمخاطرة يتم تطبيقه على الفقرات أو المكونات داخل وخارج الميزانية العمومية للبنك. واستندت طريقة القياس أساسا على المخاطر الائتمانية للطرف الآخر الملتزم أو المقترض.وتحددت الأوزان الأساسية للمخاطرة ب(0، 10، 20، 50، 100) %.
وتتحدد نسبة كفاية رأس المال بالمعادلة التالية:

معدل كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان = (إجمالي رأس المال÷ الأصول المرجحة بأوزان المخاطر) ≥ 8 %

حيث أن :

رأس المال= رأس المال الأساسي+ رأس المال المساند

الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة = تبويب الأصول إلى مجموعات × أوزان المخاطرة المخصصة لها.

ولقد عرفت اتفاقية بازل الأولى لكفاية رأس المال عدة تعديلات منذ إصدارها في 1988، وأهم هذه التعديلات هي تلك التي طرحت في الفترة ما بين 1995 و 1998 و التي تتعلق بالنقاط التالية (7) :

- تغطية مخاطر السوق و إدخالها في قياس معدل كفاية رأس المال؛
- إضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في القروض المساندة لأجل سنتين وفقا لمحددات معينة.

بعد تكوين ثلاثة شرائح لرأس المال، أصبح من الضروري عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك التجاري أن تبرز وجود صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12.5 ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأوزان المرجحة بأوزان المخاطرة والمجمعة لأغراض مقابلة الائتمان. وبالتالي سوف يكون بسط الكسر هو مجموع رأس المال البنك من الشريحة الأولى والثانية والذي تم فرضه من قبل في اتفاق " بازل (1)" عام 1988، بالإضافة إلى عناصر رأس المال من الشريحة الثالثة والتي يمكن استخدامها لمواجهة المخاطرة السوقية. وعليه، تحدد الصيغة الرأسمالية، بعد إدخال المخاطرة السوقية في احتساب معيار كفاية رأس المال بالبنوك، على النحو التالي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (الشريحة الأولى+ الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية} \times 12.5} \geq 8\ \%$$

ورأت لجنة بازل أنه يتعين على البنوك التي تستخدم النماذج الداخلية أن يكون لديها نظام متكامل لقياس المخاطرة يعبر عن كل مخاطرها السوقية، وبالتالي يجب قياس المخاطرة باستخدام منهج واحد أي الاختيار بين استخدام النماذج الداخلية أو النموذج المعياري الموحد الصادر عن اللجنة، وذلك فيما يتعلق بفئة مخاطرة معينة. أما البنوك التي تحرز تقدما نحو إيجاد نماذج شاملة، فإن اللجنة تسمح لها على أساس انتقالي استخدام خليط من النماذج الداخلية وطريقة القياس الموحدة لكل فئة مخاطرة

مثل أسعار الفائدة وأسعار حقوق الملكية وأسعار الصرف.... وفي حالة قيام البنك بتطبيق نماذج داخلية لفئة مخاطرة أو أكثر، لن يسمح له بالعودة مرة أخرى للمنهج الموحد إلا في ظروف استثنائية فقط. وتبقى كل عناصر مخاطرة السوق غير المغطاة بواسطة النموذج الداخلي خاضعة لإطار القياس الموحد.

بعد أكثر من عقد من الزمن ومنذ وجوده في عام 1988 كأول معيار للرقابة الاحترازية، أظهر معيار كفاية رأس المال أو كما يسمى نسبة كوك محدوديته في تحليل وتقدير المخاطر التي زادت وتطورت مع زيادة تنوع وتعقد العمل المصرفي. وعملت لجنة بازل على إيجاد معيار جديد مبني على أساس نظرة شاملة للمخاطر تأخذ بعين الاعتبار نوعا آخر من المخاطر والمتمثل في المخاطر التشغيلية. واتجهت الأنظار منذ 1999 نحو المعيار الجديد لكفاية رأس المال أو ما أطلق عليه بنسبة ماك دونوغ **[5] :**

إن هدف لجنة بازل من وراء تعديل معيار كفاية رأس المال المقترح في الاتفاق الأول " بازل1 " هو إدخال تحسين أكبر على النظام القائم لتقويم المخاطرة، وأن ترتبط فئاتها بدقة أكبر بالمخاطر الاقتصادية التي تواجهها البنوك. ولهذا اعتمدت لجنة بازل في الاتفاقية الجديدة مقارنة مع اتفاقية الملاءة للعام 1988، منهجية أكثر شمولا وتوسعا في تحديد المخاطر الفعلية، ومقاربة أكثر مرونة في قياس المخاطر وصولا إلى تقرير حجم الأموال الخاصة **[6].** وقد جاء الاتفاق الجديد الخاص بمعيار كفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل في صورته النهائية عام 2004، مستندا على ثلاثة أعمدة هي: تحسين إطار حساب ملاءة رأس المال، تطوير عملية المراجعة الرقابية أو الإشرافية وتقوية انضباط السوق. والمقصود بذلك أن تدعم الأعمدة الثلاث بعضها البعض، والهدف العام هو التوصل إلى معيار كفاية رأس المال يشتمل على بعض أفضل الاتجاهات للتعامل مع إدارة المخاطر الحديثة مع الإبقاء على مفهوم الحد الأدنى النظامي لاشتراطات رأس المال.

وإذ تبقي الاتفاقية الجديدة على ذات مفهوم الأموال الخاصة (الأساسية والمساندة) وعلى ذات معدل الملاءة (8%)، فقد عدلت جذريا نظام الأوزان، فلم تعد الأوزان تعطى حسب هوية المقترض (الدولة، المؤسسات أو البنوك الأخرى) بل أصبحت مرتبطة بدرجة التصنيف الممنوحة للديون من قبل مؤسسات التصنيف العالمية بما فيها وكالات تمويل الصادرات وحسب معايير محددة فصلتها لجنة بازل. و يترتب على هذا التعديل لنظام الأوزان أن قروض المؤسسات والبنوك الأخرى يمكن أن تحظى بتصنيف أفضل وبالتالي بوزن مخاطرة أحسن من تلك المعطاة للدولة. وأدخلت الاتفاقية الجديدة جديدا كذلك في ناحيتين: أعطت من جهة أولى حرية أكبر للبنوك في قياس مخاطرها ذاتيا بدل نظام المخاطر الوحيد المعمول به حاليا من قبل كل المصارف، وفرضت من جهة ثانية رسملة خاصة بمخاطر التشغيل إضافة إلى الرسملة التي كانت مطلوبة لمخاطر الإقراض ولمخاطر السوق **[7] .**

و لقد حددت نسبة الملاءة المصرفية الجديدة كما يلي [5] :

$$\text{معدل كفاية رأس المال (Ratio Mac Donough)} = \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{مخاطرالإئتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيلية}} \geq 8\%$$

$$\%6.6 \quad \%0.4 \quad \%1$$

إن الانتقال من تطبيق أحكام بازل (1) إلى أحكام بازل (2) ليس مجرد استبدال مجموعة من القواعد بمجموعة أخرى، ولكنه تحول كامل في مفهوم إدارة المخاطر مما يفترض العديد من العناصر في البنية الأساسية للقطاع المصرفي بشكل عام. فالانتقال إلى تطبيق مقررات بازل (2) يتطلب، خاصة فيما يتعلق بالأساليب الأكثر تقدما، عددا من المقومات في النظم المحاسبية وأحيانا في النظم والمؤسسات المالية فضلا عن ضرورة توفر القدرات البشرية المناسبة. وكلما انتقل البنك أو الدولة إلى مستوى أكثر تقدما ضمن قائمة الاختيارات المتاحة في اتفاق بازل الثانية، كلما زادت المقومات المطلوبة في البنية الأساسية للقطاع المصرفي. وهكذا يتضح أن اتفاق بازل (2) أكثر من مجرد معايير جديدة لكفاية رأس المال أو حتى لإدارة المخاطر، وإنما هو في الحقيقة برنامج متكامل للتطوير للقطاع المصرفي في مجموعه**[1] .**

4- دعائم و مستلزمات الرقابة المصرفية الفعالة حسب لجنة بازل

لم تتوقف جهود لجنة بازل للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية عند وضع الحدود المثلى لكفاية رأس المال الواجب احترامها من طرف البنوك، بل تعدّته لتخطو خطوات رائدة في إعطاء دعم قوي لأساليب الرقابة المطبقة من طرف السلطات النقدية والرقابية عبر العالم. وقد تبلورت هذه الجهود في مجوعة من المبادئ الأساسية التي تم وضعها كإطار شامل للرقابة المصرفية الفعالة بإشراك كل من البنك وصندوق النقد الدوليين. وتعتبر لجنة بازل هذه المبادئ من المستلزمات الأساسية والمتطلبات الضرورية الواجب توافرها في أي نظام رقابي مصرفي فعال، وأن اتفاقية بازل الجديدة قد جاءت على خلفية وجود هذه المبادئ.

كما أن تطبيق المقررات الجديدة لاتفاقية بازل (2) يستلزم النظر في تطبيق الدعامتين المكملتين للاتفاق وهما "المراجعة الإشرافية" و "انضباط السوق" إلى جانب توفير عناصر البنية المصرفية الأساسية من تعديل وتطوير في القواعد والمعايير المحاسبية وكذا في الأنشطة والخدمات المالية والمصرفية وكذلك رفع الكفاءة المهنية للعاملين بقطاع البنوك.

استكمالا لمنطق تطبيق المعايير الدولية للرقابة المصرفية، من الضروري أن نتوقف عند الدعامة الثانية والثالثة للاتفاق الجديد لكفاية رأس المال ثم استعراض المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة التي وضعت في هذا المجال ونتبعها بتحديد البنية الأساسية المكملة لتطبيق اتفاق بازل حول كفاية رأس المال.

أ- الدعائم المساندة لمعيار كفاية رأس المال في اتفاقية بازل (2)

سبق وأن ذكرنا أن الاتفاق الجديد لكفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل استند على ثلاثة دعائم متكاملة فيما بينها. ولا تقوم الدعامة الأولى الخاصة بتحديد متطلبات الحد الأدنى لرأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية، إلا على توفر الدعامتين المتبقيتين والمتمثلتين في المراجعة الإشرافية وانضباط السوق. وهو الأمر الذي يعكس الاتجاه الجديد الذي جاءت به اللجنة في إعطاء أولوية أكبر لتطوير الأساليب العملية الرقابية والاعتماد على حساسية السوق في تقدير المخاطر. وفي ما يلي تفصيل في مضمون هاتين الدعامتين **[8]** .

- المراجعة الإشرافية أو الرقابية

إن وضع معدل واحد، مثل ذلك الخاص بنسبة رأس مال البنك إلى الأصول المعرضة للمخاطرة، لا يكون له مغزى إلا في إطار فهم واسع للمخاطر التي تواجه البنك. فكثيرا ما اتضح أن البنك الذي يبدو جيد "الرسملة" على أساس هذا المعيار يصبح هشا تماما بعد ذلك بفترة وجيزة. بل إن وجود معدل مقرر رسميا للحد الأدنى لرأس المال قد يعطي لرجال البنوك والأسواق والمنظمون على السواء شعورا مصطنعا بالأمن، مثلما حدث خلال الأزمة الآسيوية.

وعليه، فإن وضع الاتفاقية الجديدة للملاءة المصرفية موضع التنفيذ يتطلب دورا متزايدا للسلطات الرقابية الوطنية. ففي مقابل توسيع وتنويع مناهج قياس المخاطر وتحديد مستلزمات الأموال الخاصة، وفي مقابل المرونة الكبيرة المتروكة للتقدير الذاتي لإدارات البنوك، يصبح ملحا تطوير مناهج الرقابة الاحترازية و وسائل عمل السلطات الرقابية وقدرات المراقبين. وهذا ما دفع بلجنة بازل إلى جعل الرقابة الاحترازية الركيزة الثانية في البناء الجديد لكفاية رأس مال البنوك.

تهدف لجنة بازل بجعلها المراجعة الإشرافية في موضع الدعامة الثانية في اتفاق كفاءة رأس مال البنك، إلى ضمان عدم تجاهل البعد النوعي من الرقابة المصرفية والتأكيد على أن الأمر ليس مجرد الالتزام بعدة معدلات كمية بسيطة، ولكنه يتضمن أيضا القيام بتقديرات نوعية حول أمور مثل كفاءة إدارة البنك وقوة أنظمته ورقابته وسلامة إستراتيجيته العملية وعائداته المحتملة... **[7]** .

و تجدر الإشارة إلى أن هناك اهتمام في عمليات المراجعة الرقابية بصورة رئيسية بمخاطر التركيز ومخاطر أسعار الفائدة. وتفرض الدعامة الثانية للاتفاق على المراقبين أن يتمتعوا بالكفاية والخبرة وأن يكون عملهم شفافا وأن يكونوا خاضعين بدورهم للمساءلة **[9]** .

- انضباط السوق

جعلت لجنة بازل من انضباط السوق الركيزة الثالثة التي يقوم عليها صرح الملاءة المصرفية، وشددت في توصياتها بشأنها على ضرورة إعلام المشاركين في السوق، ليس فقط بمدى ملاءمة الأموال الخاصة مع مخاطر البنك، بل وكذلك بالمناهج والأنظمة المعتمدة لتقييم المخاطر واحتساب كفاية رأس المال. وأكثر من ذلك، جعلت

الاتفاقية الإفصاح والشفافية شرطا للسماح للبنوك باللجوء إلى مناهج التقييم الداخلي أو الذاتي. وتطالب الاتفاقية بأن تكون للبنك سياسة إفصاح واضحة ومقررة من قبل مجلس الإدارة، خاصة فيما يعود للمعلومات الأساسية التي يؤدي عدم توفرها إلى تغيير قرار مستعمليها.

ب- المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة

تحت رعاية لجنة بازل للرقابة المصرفية وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي تم وضع المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة والتي تغطي الشروط المسبقة لضمان رقابة فعالة على البنوك وقواعد ومتطلبات الحيطة المالية وأساليب الإشراف البنكي والمعلومات الواجب توافرها والصلاحيات القانونية للمراقبين والأعمال المصرفية عبر الحدود. وتمَّ تشجيع البلدان على تعديل أطرها وممارساتها التنظيمية والرقابية لتنفيذ هذه المبادئ. ومن هنا يمكن إعطاء فكرة شاملة عن هذه المبادئ ومنهجية تنفيذها وتبيان مضمونها وخصائصها.

وردت المتطلبات الأساسية اللازمة لضمان رقابة مصرفية سليمة في وثيقتين أصدرتهما لجنة بازل للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية. نشرت الوثيقة الأولى عام 1997 وتتمثل في " المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة ، وتعتبر هذه المبادئ خلاصة لعملية مستمرة اضطلعت بها اللجنة من أجل تدعيم معايير الرقابة على البنوك في العالم. بينما تضمنت الوثيقة الثانية المكملة لها والتي أصدرت عام 1999 "منهجية المبادئ الأساسية" حيث تقدم توجيهات مفصلة حول تطبيق هذه المبادئ.

يمثل مجموع المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة خمسة وعشرون مبدءا، وهي موزعة على ستة أقسام. سنحاول عرض هذه المبادئ حسب المجموعات المدرجة في الوثيقة الصادرة عن لجنة بازل تحت رعاية بنك التسويات الدولية **[10] :**

- **المبدأ الأول/ الشروط المسبقة لضمان رقابة مصرفية فعالة**

ويعرض هذا المبدأ الخصائص التي يتعين توفرها في هيئة رقابية فعالة حتى تستطيع القيام بمهامها وفقا لأرقى المعايير الدولية و تتلخص في ما يلي:

- وجود إطار متماسك و واضح للأهداف والمسؤوليات الخاصة بالهيئة المكلفة بالرقابة على المؤسسات المصرفية، مع توافر الاستقلالية اللازمة لممارستها. وقد تكون طبيعة الاستقلالية سياسية أساسا كما يمكن أن تعني الاستقلال في وضع القواعد الرقابية؛
- اكتساب موارد كافية و مهارات وتوفير التكنولوجيا الملائمة لعمل موظفي الهيئة الرقابية؛
- ضرورة وجود إطار للقوانين المصرفية يمكّن المراقبين من وضع قواعد احترازية بطريقة مرنة، وجمع المعلومات وتطبيق العقوبات عند عدم الامتثال لتلك القواعد؛

- توفير حماية قانونية للمراقبين من حيث المسؤوليات الشخصية والمؤسسية عند اتخاذ أي نوع من الإجراءات الرقابية؛
- توافر القدرة على تبادل المعلومات مع منظمين آخرين مع حماية سرية هذه المعلومات.

- **المبادئ من 2 إلى 5: عملية الترخيص للبنوك والهيكل**

تتناول هذه المبادئ مجوعة من القضايا الهامة على رأسها:

- تحديد الأنشطة المباحة للمؤسسات المرخص لها بالعمل داخل النظام المصرفي، بما في ذلك الشرط الذي يقضي بأن جميع المؤسسات التي تقبل الودائع من الجمهور مثل البنوك يجب أن تخضع للرقابة. هذا إلى جانب فرض ضوابط على استعمال كلمة "بنك" لأسماء المؤسسات المالية وتحديد دقيق لطبيعة نشاطها؛
- إصدار التراخيص للبنوك لا يكون إلا لأصحاب الطلبات الذين يمكنهم تقديم أدلة مقنعة بقدرتهم على تمويل البنك وإدارته بنجاح. ولذلك فإن وضع معايير واضحة وموضوعية يعتبر أفضل وسيلة لضمان الحد من التدخل السياسي بقدر الإمكان. ويتعين أن تفرض تلك المعايير في حدها الأدنى تقييما لهيكل الملكية وخطة التشغيل المقترحة ونظام الرقابة وتنظيم الإدارة، فضلا عن تقييم مدى كفاءة مالكي البنك ومدرائه وأعضاء مجلس الإدارة، والتحقق من سلامة الوثائق التي يقدمونها ومدى واقعية التوقعات المالية. وإذا ما كان مقدم الطلب بنكا أجنبيا، فإنه يتعين الحصول على موافقة مسبقة من المراقب في البلد الأصلي؛
- الحاجة لمنح كل الصلاحيات والسلطة اللازمة للمراقبين لرفض أي تغيرات في الملكية أو في رأس مال البنك؛
- الحاجة لمنح المراقبين السلطة اللازمة للحد من قدرة البنوك على الشروع في عمليات شراء كبرى أو قيامها باستثمارات هامة.

- **المبادئ من 6 إلى 15: قواعد و متطلبات الرقابة المصرفية و الحيطة المالية**

هي أكثر الأقسام تعقيدا من الناحية الفنية، وتشمل على الترتيبات اللازمة للرقابة المصرفية المستمرة. وتعتقد لجنة بازل أن رأس المال يمثل عنصر دفاع وانضباط هام ولهذا يتعين على السلطة الرقابية تحديد المستلزمات الدنيا المناسبة لكفاءة رأس المال. ويتعين عليها تقييم سياسات كل بنك فيما يتعلق بمنح الائتمان والاستثمار وإدارة المحفظة، والتأكد من تتبعه لسياسات سليمة لتقييم نوعية الأصول وهذا يعني وجود مخصصات لمواجهة الأصول التي تمنىّ بخسائر. إلى جانب ضمان وجود نظام للمعلومات والتسيير يكشف عن درجات التركيز في المحفظة، وإذا ما كانت هناك تجاوزات في الإقراض للأشخاص المقربين. من أهم أدوار المراقبين التأكد من وجود منهاج حذر لإدارة المخاطر على مستوى البنوك بما يكفل تحديدها، قياسها، مراقبتها وتسييرها، سواء كان الأمر يتعلق بمخاطر البلد أو مخاطر السوق أو أي نوع من المخاطر المصرفية الأخرى.

- ***المبادئ من 16 إلى 20: أساليب الإشراف المصرفي***

تنص هذه المبادئ على أن أي نظام فعال للرقابة المصرفية يعتمد على عدة مقومات أهمها:

- وجود تناسق كامل بين نظام الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية؛
- وجود اتصال رسمي وبصورة منتظمة بين المراقبين والمسؤولين القائمين على إدارة البنوك وذلك في إطار معرفتهم العميقة والواسعة بعمليات تلك المؤسسات؛
- ضرورة امتلاك المراقبين لمهارات وكفاءة عالية في الأداء ومعرفة واسعة بمختلف العمليات المصرفية؛
- يجب أن يتوافر لدى المراقبين الأساليب والإمكانات المناسبة لتجميع ومراجعة وتحليل التقارير والبيانات والنتائج الإحصائية للبنك وفقا لقواعد موحدة ومحددة؛
- يجب توافر المقدرة والسلطة لدى المراقبين في الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بوحدات الجهاز المصرفي بكل حرية واستقلالية، سواء كان الأمر يتعلق بالفحص الداخلي أو من خلال المراجعين الخارجيين.

- **المبدأ 21: قواعد خاصة بنشر المعلومات و البيانات**

وفي هذا الصدد، يركز هذا المبدأ على دور السلطات الرقابية في الرقابة على أسلوب عرض البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية من طرف البنوك وفقا للسياسات والممارسات المقبولة، على أن يتم نشر المعلومات الخاصة بوضعها المالي بصفة دورية لإعطاء فكرة عن صحتها المالية.

- **المبدأ 22 : صلاحيات المراقبين**

ينص هذا المبدأ على ضرورة تمتع المراقبين بسلطة كافية تسمح لهم باتخاذ الإجراءات التصحيحية الحازمة وتنفيذ ما يرونه مناسبا من تغيرات عند اكتشاف مشاكل ناشئة في البنك. ويمكن أن يشمل ذلك فرض قيود على قدرة البنك على إجراء عملياته، أو المطالبة بقدر أكبر من الإبلاغ أو إجراء عمليات تدقيق أو فحوص خاصة وحتى إمكانية فرض قيود مالية كوقف توزيع الأرباح. والمهم في الأمر أن يتمتع المراقبون بسلطة لمواجهة حالات الضعف في إدارة البنوك بما في ذلك فرض الحجز على البنك أو سحب الترخيص في الحالات القصوى.

- ***المبادئ من 23 إلى 25: الأعمال المصرفية عبر الحدود***

وهو مجال يهم لجنة بازل لأنها تدين بوجودها لهذا الموضوع، حيث يسعى هذا المبدأ إلى تأكيد خضوع المؤسسات المصرفية الأجنبية إلى قدر كاف من الرقابة، وتحقيق ذلك يستلزم تنفيذ رقابة موحدة وفعالة على أساس شامل. وعليه فإن تبادل المعلومات بين السلطات الرقابية للبلد الأصلي للبنوك العاملة على المستوى الدولي والبلد المستقبل لمكاتبها وفروعها أمر ضروري جدا لتدعيم وتكثيف الدور الرقابي

الثنائي الأطراف، إلى جانب حرص المسئولين الرقابيين المحليين على مراقبة البنوك الأجنبية التي تعمل داخل نظامها المصرفي كبقية البنوك الوطنية وأن تتبع نفس المعايير وتعمل على احترامها.

وفي اجتماع اللجنة الدولية للرقابة على البنوك في مدينة سيدني في أكتوبر 1998، ناقش مراقبو البنوك في العالم مختلف القضايا والمسائل التي تتعلق بوضع المبادئ حيز التنفيذ وطالبوا من لجنة بازل أن تقدم لهم توجيهات مفصلة في هذا المجال. وبفضل مساعدة نشطة من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، اللذان يتمتعان بخبرة كبيرة في تقديم المشورة للبلدان حول كيفية التنفيذ، تم وضع ما يطلق عليه بـ "منهجية المبادئ الأساسية" « *Méthodologie relative aux principes fondamentaux* ». وقد تم وضع إحدى عشر معيارا أساسيا للامتثال لكل مبدأ من المبادئ الخمسة وعشرين، أضيف إليها خمسة معايير إضافية. وقسمت هذه المعايير إلى مجموعتين تمثل كل من " المعيار الأدنى" و " أفضل الممارسات" للامتثال لكل مبدأ. وليس بالغريب أن الموافقة على المنهجية أصعب بكثير من الموافقة على المبادئ ذاتها، فالمشاكل عادة تكمن في التفاصيل. وتعرضت هذه الوثيقة لعملية موافقة رسمية من قبل البنوك المركزية وسلطات الرقابة في العالم.

و تشجع لجنة بازل البلدان على تعديل أطرها و ممارساتها التنظيمية والرقابية لتنفيذ هذه المبادئ. وكخطوة أولى نحو التطبيق، أجرت بلدان عديدة تقييما ذاتيا لمدى التزامها. وتم وضع منهجية لإجراء مثل هذه التقييمات بواسطة أطراف خارجية (صندوق النقد الدولي و البنك العالمي). وقد تم حتى سنة 2000 إجراء تقييم خارجي في أكثر من 28 بلدا من جميع أنحاء العالم **[11]**. وساعدت تلك التقييمات على معرفة عدد من نقاط الضعف بما في ذلك نقاط الضعف في نظم إدارة ومراقبة مخاطر مصرفية عديدة، واتخاذ إجراءات تصحيحية عاجلة.

4- معايير بازل الدولية والأنظمة المالية و المصرفية للدول النامية

4-1 الآثار و التحديات

ترجع الجذور التاريخية لاتفاق بازل (1) كما أشرنا سابقا إلى الدول الصناعية العشر، ولذلك فإن أحكامه لم تأخذ بعين الاعتبار بدرجة كافية احتياجات الدول النامية. و إذا كان الإعداد للاتفاق الجديد بازل (2) قد وجّه عناية أكبر لاحتياجات الدول النامية، فإن ذلك لم يمنع من أن معظم أحكام الاتفاق الجديد قد يقصد بها البنوك في الدول الصناعية المتقدمة وخاصة البنوك الدولية ذات النشاط الدولي المتعدد.

لقد أثار صدور المعايير الجديدة لكفاية رأس المال عدة تساؤلات عما إذا كانت أحكام اتفاق بازل (2) يمكن أن يترتب عليها الإضرار بمصالح الدول النامية وخاصة من حيث تدفق الأموال إليها من بنوك الدول المتقدمة، وعن كيفية تعامل بنوك الدول النامية مع أحكام هذا الاتفاق ومدى تأثرها في بيئتها المالية بالدعائم الثلاثة للاتفاق الجديد. هذا وتوجه العديد من المنظمات والهيئات المالية الدولية أنظارها نحو تقييم مدى التزام الدول النامية بالمبادئ الأساسية للرقابة الفعالة التي وضعتها لجنة بازل بغرض

تدعيم النظم الرقابية والإشرافية، إلى جانب متابعة الجهود التي تبذلها هذه الدول للتكيف مع المقررات الجديدة و تطبيق معايير بازل (2) لكفاية رأس المال.

أ- أثر مقررات بـازل على تكلفـة الإقراض الدولـي

لا شك أن الأخذ بأحكام اتفاق بازل (2) سوف يؤدي إلى مزيد من الكفاءة في إدارة المخاطر، كما سوف يساعد على مزيد من الاستقرار المالي. و لكن السؤال يثور حول ما إذا كان الأخذ بهذه الأحكام سوف يؤدي إلى بعض الإحجام من بنوك الدول الصناعية للاستثمار في الدول النامية بالنظر إلى أن مخاطر الإقراض لمعظم هذه الدول تزيد عن مخاطر الإقراض في أسواق الدول الصناعية، الأمر الذي يعني زيادة تكلفة الإقراض (نتيجة لزيادة المخاطر وبالتالي مستلزمات كفاية رأس المال) في الدول النامية. وهكذا تفقد الدول النامية جزءا من الأموال التي كانت تقترضها من بنوك الدول المتقدمة، أو تضطر إلى تحمل أعباء إضافية في الفوائد المفروضة عليها لتعويض البنوك عن ارتفاع تكلفة الإقراض لها.

و يبدو للوهلة الأولى أن هذه النتيجة صحيحة، فمخاطر الإقراض للدول النامية أعلى بشكل عام من مخاطر الإقراض في الدول الصناعية، وبذلك يبدو أن الانتقال من النظام المفروض في بازل (1) والذي لا يميز في المخاطر بين المقترضين من الأفراد أو المشروعات من حيث مستلزمات رأس المال إلى النظام المفروض في بازل (2) والذي يعتمد بدرجة أكبر على تقدير السوق لهذه المخاطر، ممكن أن يكون مجحفا للدول النامية من هذه الناحية. ومع ذلك فإن هذه النتيجة قد لا تكون صحيحة دائما، وهذا لأنها تفترض أن البنوك العالمية كانت تقتصر في ضمانات الإقراض على إتباع أحكام اتفاق بازل(1). ولعل الحقيقة هي أن معظم هذه البنوك كانت تعتمد بالفعل في إقراضها للدول النامية على نظم ونماذج داخلية لتقدير المخاطر الحقيقة في هذه الدول، وكانت تتم معاملاتها على هذا الأساس **[2]**.

فأحكام اتفاق بازل (2) ليست خلقا لنظام جديد لتقدير المخاطر، بل الحقيقة أنه استجابة وتطوير للعمل الجاري و متابعة لما تقوم به البنوك العالمية. ولذلك فإنه من الناحية العملية، قد لا يترتب على الأخذ بتطبيق اتفاق بازل (2) الخروج على الممارسات المستقرة بالفعل في تعاملات العديد من البنوك العالمية مع الدول النامية. فأحكام اتفاق بازل (2) في كثير من الأحوال هي تقنين للممارسات القائمة في هذه البنوك أكثر منها استحداث لقواعد جديدة.

ب - أثـر مقررات بـازل على التعـامل مع الأطراف الدوليـة

في معظم الحالات يصعب على الدول التي لا تراعي القواعد والمعايير الدخول في بعض الأسواق للاقتراض من الأسواق المالية، وبالتالي الاضطرار إلى الاقتراض بأسعار فائدة مرتفعة. كما أن تجاهل القواعد والمعايير الدولية في المعاملات الاقتصادية والمالية قد يترتب عليه صعوبة في التعامل مع أطراف دولية عديدة تتطلب خضوع معاملاتها لمستوى معين من المهنية.

كذلك تلجأ بعض المنظمات الدولية، فضلا عن بعض الدول، إلى ربط مساعداتها للدول الأخرى بمدى احترام هذه الأخيرة للقواعد والمعايير الدولية. وتتضمن برامج الإصلاح المالي لصندوق النقد والبنك الدوليين في كثير من الأحوال شروطا بالتزام الدول بإتباع القواعد والمعايير الدولية في مجال الرقابة على البنوك وغيرها من قواعد ومعايير الإدارة السليمة **[12]**. فالقواعد والمعايير التي تصدرها لجنة بازل تتمتع بهذا الإلزام الأدبي والذي يصاحبه في معظم الأحوال تكلفة اقتصادية عند عدم الانصياع لها.

في هذا الإطار ترى العديد من الدول النامية أن المتابعة يجب أن لا تنحصر في الدول النامية وحدها وأن تمتد إلى الدول الأخرى، كما تؤكد على الطبيعة التطوعية لتطبيق المبادئ مع الأخذ بعين الاعتبار للمرحلة التنموية والقدرة المؤسسية لكل دولة، وأن لا يصبح الالتزام بالمعايير جزءا من شرطية استعمال موارد المؤسسات الدولية **[13] .**

جـ أثـر مقررات بـازل على التقلبـات الاقتصـاديـة

بقي الإشارة إلى مسألة أثارت قدرا كبيرا من الجدل حول أثر تطبيق اتفاق بازل الجديد على تعميق التقلبات الاقتصادية عند الأخذ بتقدير السوق للمخاطر، وتأثير ذلك على تدفق الأموال للدول النامية في أوقات الانكماش الاقتصادي.

فيذهب البعض إلى أن مزيدا من الاعتماد على السوق لتقدير مخاطر الإقراض يؤدي إلى زيادة موجات التفاؤل مع فترات الانتعاش وبالتالي تقليل حجم المخاطر المتوقعة، وعلى العكس إلى زيادة موجات التشاؤم في فترات الانكماش و بالتالي زيادة حجم المخاطر المتوقعة. وهكذا تميل البنوك إلى التوسع في النشاط في الفترات الأولى لنقص تكلفة الإقراض (مع انخفاض المخاطر)، والتضييق في النشاط في الفترات الثانية عند ارتفاع تكلفة الإقراض (مع ارتفاع المخاطر).

ومن الواضح أن تأثر نشاط البنوك خلال الدورة الاقتصادية على النحو المشار إليه يجاوز حدود الدول النامية ليتعلق بنشاط البنوك بصفة عامة أيّا كان مكانها. وهو الأمر الذي أثار التساؤل حول مدى قدرة السوق على إيجاد معيار موضوعي و مستقر لتقييم المخاطر. وبذلك تصبح السوق نفسها أحد عوامل عدم الاستقرار في القطاع المالي**[1] .**

4-2- تطبيـق معايير بـازل الدولية للرقـابة المصرفية في الدول النـامية

أ - تطبيـق الدعـائم الثلاثـة لاتفـاق بازل لكفـاية رأس المال

فبالنسبة **للدعـامة الأولـى** وهي تتضمن العديد من التجديدات في بازل (2) مقارنة ببازل (1) من حيث الانتقال إلى مزيد من الاعتماد على تقدير السوق للمخاطر، فالأكثر احتمالا هو أن معظم هذه التعديلات تخاطب الدول الصناعية بالدرجة الأولى وخاصة البنوك الكبرى ذات النشاط الدولي. أما الدول النامية فأغلب الظن أنها سوف تستمر في إتباع الأسلوب القائم. فمن غير المحتمل أن تصل معظم الدول النامية إلى استخدام أساليب مناهج التقييم الداخلي في فترة قريبة. ولذلك، فإنه بالنسبة للدعامة

الأولى لا يتوقع أن تكون هناك، بالنسبة لمعظم الدول النامية، تغييرات جوهرية باستثناء إضافة المخاطر التشغيلية إلى جانب مخاطر الائتمان لتحديد مستلزمات كفاية رأس المال **[1] .**

أما بالنسبة للدعامة الثانية والمتعلقة بالرقابة على البنوك فالأمر مختلف، حيث أن هذه الدعامة تتعلق من الناحية العملية بمدى توافق البنك مع مبادئ الرقابة الفعالة للجنة بازل. فإذا كانت هذه الدعامة لا تتضمن من الناحية النظرية جديدا بالمقارنة "بمبادئ الرقابة"، فإنها تواجه في الواقع النقص الحقيقي الذي تعانيه معظم الدول النامية ومنها الدول العربية والتي لم تصل إلى التوافق مع هذه المبادئ. فهذه الدعامة الثانية تتعرض بشكل مباشر لقضايا إدارة المخاطر و الرقابة عليها في قطاع البنوك، وهو الأمر الذي تعرف فيه هذه الدول قصورا كبيرا. وبالنسبة للعديد من الدول الصاعدة والنامية، فإن زيادة الاهتمام بالمراجعة الإشرافية سوف يتطلب الارتقاء بمستوى المهارات التنظيمية والاستعانة بالمزيد من الموظفين ذوي الكفاءة العالية **[14].** وسيكون على منظمي البنوك في الدول الصاعدة والدول النامية البدء في التخطيط لبناء المقدرة الإشرافية اللازمة لجعل الدعامة الثانية حقيقة واقعة.

رغم أن **الدعامة الثالثة** تتعلق بانضباط السوق، إلا أن معظم أحكامها تتجه إلى الدول التي تأخذ بأساليب ومناهج التقييم الداخلي، وبالتالي فهي تهم الدول المتقدمة بالدرجة الأولى. وتعتبر هذه الدعامة محورا أساسيا في الاهتمام بقضية الإفصاح العام وخاصة فيما يتعلق بالمخاطر الكلية التي تواجهها البنوك ومستوى رأس المال المتوافق مع تلك المخاطر. ومع ذلك فإن أهمية هذا الإفصاح يظهر بشكل أكثر وضوحا بالنسبة للبنوك ذات الفروع المتعددة العاملة في مختلف البلدان، وبالتالي عن كيفية الإفصاح عن الميزانيات المجمعة وأنشطتها وكذلك بالنسبة للبنوك التي تأخذ بأساليب التّقييم الداخلي للمخاطر. ولا يخفى أن أهمية هذه المسائل تتركز في بنوك الدّول الصّناعية المتقدّمة **[2].**

ب - اتفاق بازل (2) و تطبيق المبادئ الأساسية للرقابة الفعالة على البنوك

لقد تم ذكر أن اتفاق بازل قد صدر في الأصل لبنوك الدول الصناعية، و إن كان الإعداد لبازل (1) كاد يقتصر على احتياجات الدول الصناعية المتقدمة، فإن الإعداد لبازل (2) وجه اهتماما أكبر لاحتياجات الدول النامية مع استمراره موجها عمليا للدول المتقدمة أساسا.

إن التغيير في بازل (2) بالمقارنة ببازل (1) ليس مجرد مزيد من الأحكام والضبط لقياس مدى كفاية رأس المال، وإنما ما يتضمنه الاتفاق الجديد هو الأخذ بمنظومة كاملة من إدارة المخاطر واستقرار القطاع المالي. ولذلك فإن التطبيق السليم لأحكام اتفاق بازل (2) يتكامل في الواقع مع التوافق في الأخذ بما سبق أن أصدرته

لجنة بازل في مجال الرقابة على البنوك وخاصة فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة.

من هنا فإن الأخذ بأحكام بازل (2) في الدول النامية على وجه الخصوص يرتبط إلى حد بعيد بمدى توافق الأنظمة والترتيبات الرقابية السائدة مع هذه المبادئ. ومتوسط التوافق فيها يقتصر على سبعة مبادئ فقط مقابل تسعة عشر مبدأ في المتوسط للتوافق في الدول المتقدمة **[1].**

وفي المنطقة العربية، من المشجع ملاحظة أن بعض الدول طلبت نسبة كبيرة من تقييمات الالتزام بمبادئ بازل للرقابة المصرفية الفعالة التي قام بها كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. ومن الواضح أن دول المنطقة تهتم جديا بتحسين الممارسات الاحترازية، إلا أنه في معظم الحالات كان الالتزام بمبادئ بازل الأساسية في البلدان العربية أضعف إلى حد ما منه في بقية دول العالم. وعلى وجه التحديد كانت هناك أوجه قصور في الممارسات الخاصة بالرقابة الداخلية (المبدأ الأساسي رقم 14) والإشراف في الموقع وخارجه (المبدأ الأساسي رقم 16) والتحقق من المعلومات (المبدأ الأساسي رقم 24). ويبدو أيضا أن الإطار القانوني والتنظيمي في البلدان العربية التي تمت دراستها حتى الآن يماثل الأطر الموجودة في بلاد أخرى من حيث الجودة (ربما باستثناء الترتيبات الخاصة بتبادل المعلومات المتعلقة بالرقابة مع سلطات بلاد أخرى) ولكن ممارسات التنفيذ والرقابة ، وعلى الأخص ما يتعلق بالإشراف على ممارسات البنوك ذاتها، قد تحتاج إلى بعض التحسين. وهذه الملاحظات تؤكد بصورة عامة الآراء التي أبدتها وكالات التقييم**[11].**

إن تنفيذ المبادئ على الواقع الفعلي يعد أمرا حاسما، كما أن عملية التنفيذ سوف تمتد على فترة طويلة. وبالنسبة لأولئك الذين يبدؤون من الصفر فإن أول تحد يتمثل في إنشاء هيئة تتسم بالكفاءة والرغبة في الانجاز من مراقبين محترفين. ويتطلب الأمر كذلك توفر العناصر الثلاثة الحاسمة للبنية الأساسية: وجود إطار قانوني يدعم الممارسات المصرفية، وجود ثقافة ائتمانية تدعم ممارسات سليمة للإقراض و وجود إطار محاسبي يدعم الشفافية المالية.

وهكذا يتضح وجود مشوار طويل أمام معظم الدول من أجل التطبيق المتكامل لأحكام اتفاق بازل(2) وما يفترضه من مبادئ لإدارة المخاطر. ويظل الأمر بالنسبة للدول النامية أكثر صعوبة لاستيفاء توافقها مع المبادئ الأساسية للرقابة الفعالة على البنوك.

4-3-التحديات التي تواجه النظم المصرفية في الدول النامية بعد بازل (2)

تعكس تقييمات البلدان النامية التي تقوم بها وكالات التصنيف والتقييم الدولية مخاوف عديدة تختلف من بلد لآخر، ولكن أكثرها انتشارا هي ضعف ممارسات إدارة المخاطر والتركيز المفرط للائتمان (الذي يعكس عادة أوضاع اقتصاديات غير متنوعة)، والإفصاح المحدود، والممارسات المحاسبية غير الملائمة، وأساليب إدارة

وتنظيم الشركات والسيولة المحدودة بما في ذلك السوق المصرفية (الاقتراض فيما بين البنوك)، وبعض هذه العوامل يخرج عن السيطرة المباشرة للسلطات النقدية والبنوك. ويبقى من الممكن معالجة عوامل أخرى منها التنظيم والإشراف، والإطار القانوني وضوابط المخاطر الداخلية.

بناء على ما سبق ذكره، يمكن القول أن المعايير والمستويات السائدة في كثير من الدول النامية ومنها الدول العربية، في ما يخص جانب الرقابة المصرفية، لا ترقى إلى المستويات الدولية المقبولة وأن من ضمن التحديات التي تواجه هذه الدول في المرحلة المقبلة هو بذل الجهد لتحسين هذا الوضع ومواكبة التغيرات الحديثة في هذا المجال. ومما لا شك فيه أن تبني المعايير الدولية للرقابة المصرفية من طرف الدول النامية وتحسين الإفصاح والشفافية وبذل الجهود لتقوية النظم المالية سوف يؤدي إلى زيادة ترابط النظم المالية والاقتصادية لهذه الدول مع النظم الأخرى في بقية العالم كما سوف يجعلها أكثر مرونة واستقرارا في نفس الوقت، وسوف تختلف التفاصيل بدرجة كبيرة من بلد لآخر.

وما يمكن استخلاصه أن الاتفاق الجديد الخاص بكفاية رأس المال يثير العديد من التحديات أمام المؤسسات المصرفية وكذلك أجهزة الرقابة التي تقوم بالرقابة والتفتيش عليها. ويمكن تلخيص أهم التحديات التي تواجه البنوك والسلطات النقدية في الدول النامية بعد اتفاق بازل (2) في النقاط التالية:

أ - التحديات التي تواجه البنوك

ستواجه البنوك والمؤسسات المالية المصرفية في الدول النامية تحديات كبيرة، وعليها بالتهيؤ لما بعد بازل (2) وتوفيق أنظمتها الداخلية والمحاسبية وفقا للمستويات العالمية. وعلى القائمين على المؤسسات المصرفية بهذه الدول الإسراع في خطط التطوير الالكتروني والأنظمة الداخلية وتنويع المنتجات المصرفية وإعداد وتهيئة الكوادر البشرية المصرفية بما يتكيف مع متطلبات العولمة، فضلا عن تحسين إدارة المخاطر بما يتناسب والمنافسة الشرسة خلال الفترة المقبلة مع اقتراب تحرير الأسواق وتطبيق المعايير المصرفية العالمية الجديدة على نطاق واسع **[16]**.

بالنظر إلى أولويات العمل بالمعايير الجديدة لكفاية رأس المال، يمكن القول أن أول تحدي تفرضه توجهات لجنة بازل الجديدة على البنوك العاملة في الدول النامية هو إعادة تقييم أنظمة وعمليات إدارة المخاطر، الأمر الذي يجعلها اليوم تواجه مهمة ملحة تتمثل في تطبيق أنظمة وأساليب متطورة ومتكاملة لإدارة المخاطر وترقية مستوى العاملين على إعادة تقييم سياسات إدارة المخاطر تماشيا مع ما حددته اتفاقية بازل (2) خاصة فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية **[17]**.

ويعتبر إدخال عنصر التصنيف الائتماني السيادي عند تحديد مدى كفاية رأس مال البنوك بمثابة تحدٍّ جديد أيضا. وأصبح من الرهانات، المطروحة حاليا، أهمية أن

تتجه البنوك في الدول النامية طوعيا إلى تطبيق المعيار الجديد لكي ترفع من تصنيفها الخارجي ولكي تكون مقبولة على الصعيد العالمي **[18]**.

بالإضافة إلى ذلك، فإن عامل مواجهة المنافسة المصرفية الدولية أصبح يمثل أكبر تحدي يواجه بنوك الدول النامية العاملة على المستوى الدولي والتي لها فروع في البلاد المتقدمة بعد بازل (2)، وأن المعيار الجديد لكفاية رأس المال سوف يدعو هذه البنوك إذا أرادت الاستمرار في الساحة المصرفية الدولية إلى تعزيز قدرتها التنافسية العالمية لمواجهة بنوك الدول المتقدمة التي تتمتع في معظمها بملاءة عالية. الأمر الذي يتطلب منها استدراك موضوع كفاية رأس المال والتعجيل ببحث مسألة وجودها في أسواق هذه الدول خاصة تلك الدول ذات النمو الاقتصادي المرتفع ، وأن تسعى إلى رفع معدل كفاية رأس المال بما ينسجم والمعايير التي وضعتها لجنة بازل، وتحسين أدائها وفقا للمقاييس والمواصفات الدولية عن طريق استخدام المعايير الدولية المحاسبية ومعايير احتياطات القروض المعدومة، والعمل على مواكبة الثورة التكنولوجية المصرفية وتوفير الأنظمة وقواعد البيانات المتكاملة عن العملاء وعن الأسواق المحلية والدولية مع توسيع قاعدة الخدمة المصرفية لتشمل جوانب التأمين والاستثمار وذلك لمواكبة الخدمات المصرفية الدولية والتمكن من ممارسة النشاط المصرفي على الصعيد الدولي.

ومن هنا يمكن القول أنه لا خيار لبنوك الدول النامية إلا محاولة التكيف دوما مع عالم البنوك المتغير، والالتزام بمعايير وأسس الرقابة الدولية والملاءة المالية والسعي لزيادة القدرة التنافسية بأقل التكاليف لتضمن بقاءها وتطورها في الوقت الحاضر والمستقبل، وحتى تتمكن من مواجهة التحديات الدولية والإقليمية في مجال الرقابة والإشراف تبعا للتطورات الحاصلة على الساحة المصرفية العالمية في الفترة الأخيرة.

ب ـ التحديات التي تواجه السلطات النقدية و الإشرافية

ينصب انشغال السلطات النقدية والإشرافية للدول النامية في الوقت الراهن على كيفية تطبيق مقررات بازل (2) بصورة تعزز مستوى إدارة المخاطر لدى البنوك المرخصة ومستوى ملاءة ومتانة الجهاز المصرفي بتكلفة يمكن للجهاز المصرفي والسلطات الرقابية تحملها. وقد يتطلب الأمر كمرحلة أولى أن ينظر إلى معيار كفاية رأس المال الجديد كأداة يمكن استخدامها من قبل البنك المركزي لتحسين مستوى إدارة المخاطر وليس كمطلب رقابي، ثم التركيز على تنمية الوعي المصرفي وغرس ثقافة ائتمانية تعمل على الارتقاء بالصناعة المصرفية للدول النامية وجعلها تتوافق مع قواعد ومعايير العمل الدولي في مجال الرقابة المصرفية.

وعلى العموم، تواجه أجهزة الرقابة والتفتيش على البنوك في الدول النامية تحديات تتعلق بالمحافظة على سلامة الجهاز المصرفي، ومن شأن اتفاق كفاية رأس المال الجديد أن يعزز من هذا التحدي نظرا لأن أجهزة الرقابة المصرفية ستكون مسئولة، من بين أشياء أخرى، على تأكيد مدى كفاية معايير التصنيف الداخلية في البنوك. وتعتبر الرقابة المصرفية الفعالة شرطا مسبقا لتحقيق سلامة الجهاز المصرفي.

وتمثل المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة مقياسا جيدا لتقييم مدى كفاية وفعالية الرقابة المصرفية، حيث تهدف إلى تعزيز الإطار الرقابي وتدعيم إمكانيات الرقابة المصرفية.

صحيح أن عملية تطبيق المعايير الجديدة صعبة، ولكن التغييرات التي أدخلت على اتفاق بازل الأول كانت ضرورية لاستيعاب التطورات التقنية و الأدوات الجديدة المطروحة في السوق. فزادت أيضا التحديات من حيث توفير الكفاءات والخبرات اللازمة لتبني المعايير والمقررات الجديدة، والاتجاه نحو امتلاك القدرات التقنية التي تمكن السلطات الرقابية من قياس المخاطر بالطرق التي تنص عليها الاتفاقية الجديدة، إلى جانب توفير البيانات والمعلومات التي تمكن من تقييم بدقة ما تقوم به البنوك. ولكن في الوقت الحاضر، التحديان الأساسيان الناتجان عن اتفاقية بازل (2) اللذان يواجهان السلطات النقدية والإشرافية في معظم الدول النامية هما جمع البيانات وقياسها، الأمر الذي سيساعدها على إيجاد الأساليب الأولية والسبل المبدئية لتوافق نظمها مع اتفاقية بازل(2) **[15]**.

كما أضاف المعيار الجديد لكفاية رأس المال تحديا جديدا أمام السلطات الإشرافية لهذه الدول في ما يخص إدارة المخاطر التشغيلية. حيث أصبح من الضروري مراجعة التشريعات والسياسات والتوجيهات الرقابية والطرق الاحترازية بما يكفل الإشراف الفعّال على المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها البنوك **[19].**

نذكّر في الأخير أنه إلى جانب التحديات التي سبق وأن أشرنا إليها، فإن معايير بازل الجديدة للرقابة المصرفية قد خلقت تحديا آخر أمام السلطات النقدية في الدول النامية -في ضوء مسؤوليتها في الإشراف والرقابة على المؤسسات المالية و المصرفية والتأكد من سلامة وكفاءة القطاع المالي والمصرفي- لإعطاء اهتمام أكبر بالجهود التي لا بد أن تبذل في مجال مكافحة غسيل الأموال.

ويمكن اعتبار مناداة لجنة بازل بتطبيق المعايير الدولية للرقابة المصرفة الصادرة عنها أنها دعوة للسلطات في الدول النامية إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة للحد من استخدام المؤسسات المالية والمصرفية الخاضعة لرقابتها لغايات غسيل الأموال، من خلال العمل على سن القوانين اللازمة وإرساء إرشادات وتعليمات شاملة لمكافحة هذه العمليات وإنشاء الإطار المؤسسي المعني بغسيل الأموال الذي يشمل على إحداث وحدة أو دائرة للمعلومات المالية مع توفير القدرات الفنية البشرية والسند التشريعي المناسب حتى تقوم هذه الوحدات بدورها بكفاءة **[20].**

الهوامش

* أي أننا نواجه سلوكا يشبه سلوك القطيع و انتشارا سريعا للعدوى، و ما قد يحدث في أحد البلدان يمكن أن ينتقل بسرعة إلى البلدان الأخرى و تحدث أزمة في النظام.
** أي أننا نواجه سلوكا يشبه سلوك القطيع و انتشارا سريعا للعدوى، و ما قد يحدث في أحد البلدان يمكن أن ينتقل بسرعة إلى البلدان الأخرى و تحدث أزمة في النظام.
*** الرئيس الحالي للجنة بازل هو"*Jaime CARUANA* "محافظ بنك اسبانيا المركزي، و قد تولّى هذا المنصب بعد "*William J.Mac Donough* " في 01 ماي 2003.

**** *Organisation de Coopération et de Développement Economique (OCDE*
***** للإطلاع على النص الكامل للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، يمكن الرجوع إلى موقع بنك التسويات الدولية على شبكة الانترنت:
http://bis.org/publ/index.htm أو على صفحة الـ *web* التالية: *http://unisfo.stage.gov/journals/ites/0898/ijef/frfaf2.htm*.
****** يمكن الاطلاع على النص الكامل لمنهجية المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة بالرجوع إلى الموقع التالي على شبكة الانترنت:*www.bis.org/publ/bcbs85f.pdf*

المراجع

- مجلس محافظي البنوك المركزية و مؤسسات النقد العربية_ الملامح الأساسية لاتفاقية بازل II و الدول النامية_ورقة من سلسلة البحوث و الدراسات المتخصصة_صندوق النقد العربي_أبو ظبي_2004.

- طارق عبد العال حماد_التطورات العالمي وانعكاساتها على أعمال البنوك_الدار الجامعية_الإسكندرية_1999.

- عادل عبد اله الكيلاني ،التطورات الاقتصادية والمصرفية العالمية، نشرة التجارة و التنمية،العدد 30 ، 2004

- عبد المطلب عبد الحميد،العولمة و اقتصاديات البنوك،الدار الجامعية،مصر،2001.

- Mohamed Tahar BOUHOUCHE: Gestion des risques et cycles Décembre 69_ Media Bank_N° économiques : Le nouveau ratio de solvabilité Janvier 2003 / 2004.

- جان فان دير فوسن،اقتراح جديد من لجنة بازل بشأن رأسمال البنوك،مجلة التمويل والتنمية،مارس2001.

- مكرم صادر، محاضرة حول تحديث القطاع المصرفي في سوريا: اتجاهات التحديث و قواعده،جمعية العلوم الاقتصادية السورية،دمشق،2001 .

- Paul ARMAND : Un nouveau ratio de solvabilité en 2004,Banque Magazine_N° 622, Février 2001.

- Stephan TRIPAUL & Jean Pierre BAUCHART_L'audit interne : l'une des recommandations du comité de Bâle._Banque Magazine_N° 631,12/2001.

- Perspectives économiques : Les principes fondamentaux pour un contrôle 4 Août Numéro 3, Volume bancaire efficace, revue électronique de l'USIA 1998.

- كارل هابرماير،مقترحات بشأن الهيكل المالي الدولي الجديد و انعكاسات ذلك على النظم المالية العربية،صندوق النقد العربي،أبو ظبي، 2001 .

- M.O.I.IMALA_Suivi du respect des standards financiers internationaux : Rôle des banques centrales._Séminaire de l'Association des Banques Centrales Nigéria,22 Février 2002 en Afrique de l'Ouest.

- تشارلز فريلاند، المتطلبات اللازمة لتحديث القطاعات المالية في البلدان العربية و تطويرها،صندوق النقد العربي،أبوظبي،2001.

- سيم كاراكاداج & مايكل تيلور،نحو معيار مصرفي عالمي جديد،مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2001.

15- Jean Luc SIRUGUET, Préparer la conformité, Banque Magazine, N° 626,Juin 2001.

- هبة الغايس_تحديات مصارف المنطقة العربية بعد اتفاقيات بازل (2) 2005/11/17_http://www.newsofcd.com/page.asp page=212.

- أنور الجاسم،البنوك العربية تواجه مخاطر المنافسة العالمية،مقال حول ندوة إعادة تقييم سياسات وعمليات إدارة المخاطر،اتحاد المصارف العربية & اتحاد المصارف الكويتية،http://www.khalid-shoman.org/arabic/report2000.htm،2005/11/17.

- خلفان الربحي،مقال حول كلمة الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العماني "حمود سنجور" خلال افتتاح الندوة الإقليمية حول الرقابة المصرفية .

- اللجنة العربية للرقابة المصرفية،إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها،ورقة من سلسلة البحوث و الدراسات المتخصصة،صندوق النقد العربي،أبو ظبي،2003.

- اللجنة العربية للرقابة المصرفية،دور السلطات النقدية في مكافحة غسيل الأموال،ورقة من سلسلة البحوث و الدراسات المتخصصة، صندوق النقد العربي،أبو ظبي،2002.

- Comité de Bâle sur le contrôle bancaire,vue d'ensemble du nouvel accord de banque des consultations, Bâle sur les fonds propres, document soumis aux règlements internationaux, Bâle, Avril 2003.